جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

المقياس: منهجية العلوم القانونية "مناهج البحث العلمي"
الفئة المستهدفة: سنة أولى ليسانس (السداسي الثاني)
الرتبة: أستاذ محاضر -أ-

مقدمة:

يُعد المنهج التاريخي من أبرز المناهج البحثية في العديد من المجالات العلمية، خصوصا في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، بحيث يعتمد هذا المنهج على دراسة الظواهر والأحداث التي وقعت في الماضي، بهدف فهم تطورها وأسبابها ونتائجها، يتم ذلك عبر تتبع الأدلة التاريخية مثل: الوثائق، والنصوص المكتوبة، والروايات الشفوية، والمصادر الأثرية.

فهو يقوم في مجال البحث العلمي على تعقب وتتبع الظاهرة تاريخيا من خلال الأحداث والوقائع التي أثبتها المؤرخون أو التي تناقلتها الروايات[1]، وتعتمد الدراسة من خلال التعرف على جزئياتها وتخصيص هذه الجزئيات وتحديد العلاقات التي تربط بينها وبين الحدث الذي يتم دراسته تاريخيا، ومدى توافقه مع الإطار العام لحركة الموضوع[2]، فالتاريخ يتكون من وقائع حدثت مرة واحدة والى الأبد بينما يتكون العلم من حقائق قابلة دائما، لأن تعود ويتميز الزمان بعدم قابلية الإعادة، لأن الصفة الأساسية له هي الاتجاه ُقدما إلى الوراء ودون تكرار[3].

بحيث لا يوجد اختلاف حول أهمية التاريخ ومعرفة الماضي لأنه العلم الأكثر ارتباطا بكل العلوم، لذلك نجد مجال الاهتمام قد فاق التصور حيث أولى العديد من الباحثين في علم السياسية والقانون بالمنهج التاريخي في دراساتهم وأصبح المزيد من البحوث تستند إلى دراسات ووثائق تاريخية كجزء أساسي من هذه البحوث[4].

فمن خلال هذا المنهج، يتم تحليل الأحداث التاريخية بشكل دقيق، مع فحص الأدلة المتاحة وتقييمها من خلال النقد التاريخي لضمان مصداقيتها، كما يسعى الباحث من خلال هذا المنهج إلى

1 - تركي إبراهيم محمد، دراسات في مناهج البحث العلمي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2006، ص 155.
2 - عمار بوحوش، محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، طبعة 07، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص50.
3 - محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد الخضيري، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة الأنجلو مصرية، 1992، ص 183.
4- طاشمة بومدين، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص97.

وضع الأحداث في سياقها التاريخي والاجتماعي، مما يساعد في استخلاص النتائج حول كيفية تأثير هذه الأحداث على المجتمعات والأفراد.

أولا: تعريف المنهج التاريخي

عرف المنهج التاريخي على أنه: **"البحث الذي يسجل الأحداث والوقائع التي حدثت في الماضي، شرط أن لا تقف عند مجرد الوصف والتأريخ للوقوف على الماضي وفقط لكن يجب أن تحتوي على التحليل والتفسير لاستخلاص الدروس التي تساعد على فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل[1]".**

ويتمثل في البحث الذي يسجل الأحداث والوقائع التي جرت في الماضي، فتحللها بغية اكتشاف تعميمات لتكون وسيلة في فهم الحاضر وتعتبر من أقدم البحوث العلمية مقارنة بغيرها[2].

كما عرف على أنه: **"مجموعة من الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية واعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل مع تطور المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها"[3].**

ثانيا: أهمية المنهج التاريخي

تبرز أهمية المنهج التاريخي فيما يلي:

1- يساهم في معرفة المشكلات التي واجهت الإنسانية في الماضي وأسبابها، ووسائل وأساليب التغلب عليها، والعواق التي حالت دون إيجاد حلول لها.
2- يساعد في الكشف عن الأصول الحقيقية للنظريات والمبادئ العلمية وظروف نشأتها، بهدف الاستفادة من ذلك في معرفة الروابط بين الماضي والحاضر، برد إلى أصوله التاريخية.
3- يعطي للباحث فكرة عن العلاقة بين الظواهر الاجتماعية والعوامل التي أدت إلى ظهور تلك المشاكل التي واجهها الناس في فتّة زمنية معينة[4].

ثالثا: مراحل المنهج التاريخي

تعتبر عناصر ومراحل المنهج التاريخي هي نفس خطوات المنهج العلمي وهي:

1- **تحديد موضوع البحث التاريخي:** وهي الفكرة المحركة والموجهة للبحث العلمي التاريخي حتى الوصول إلى فرضيات ونظريات وقوانين علمية ثابتة وعامة تفسر وتكشف الحقيقة العلمية التاريخية لهذه المشكلة التي تعتبر من أهم وسائل نجاح البحث التاريخي للوصول إلى الحقيقة، فتحديد الأبعاد الحقيقة للموضوع وتحديد الأسباب مهم لإقناع القارئ على التبرير الموضوعي لاختيار موضوع البحث لتحديد مضامينه وخلفياته[5].

---

1 - السيد تمام، مناهج البحث وقواعد الاستدلال القانوني، دار النهضة العربية، مصر، 2016، ص 39.
2 - نور الدين فوزي، محاضرات في منهجية العلوم السياسية، ألقيت على طلبة السنة أولى علوم سياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 25.
3 - عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص259.
4 - مالية بصال، منهج البحث التاريخي- التعريف، الخطوات، المزايا والعيوب-، المجلد 11، العدد 02، مجلة دراسات، جامعة طاهري محمد، الجزائر، 2022، ص11.
5 - دراجي بلخير، محاضرات في منهجية البحث العلمي، محاضرات ملقاة قانون أعمال، جامعة الشهيد لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022، ص91.

2- **جمع وحصر الوثائق التاريخية المتعلقة بالوقائع والأحداث:**
في هذه الخطوة يقوم الباحث بفحص جميع البيانات التي جمعها، وذلك عن طريق نقدها ليتأكد من نسبة أهميتها، بحيث لا يمكن أن يقوم التاريخ إلا على أساس من الوثائق وهذه الوثائق تنقسم إلى آثار أو مخلفات خطية، أو روايات أو نقوش، ولهذا يجب أن تكون الخطوة الأولى في المنهج التاريخي هي خطة البحث عن الوثائق[1].

3- **نقد وتقييم الوثائق التاريخية:**
يهدف أساساً إلى تحديد هوية الوثيقة، والتحقق من أصالتها، وسلامتها من التحريف، وتحديد زمان ومكان وهوية مؤلف الوثيقة، والتأكد من أصلها إذا خضعت لتعديلات، وإعادتها إلى حالتها الأولى حتى يتمكن الباحث من تتبع أصل الوثيقة أو الكشف عن تزويرها وتعديلاتها.
يخضع الباحث في المادة التي يرجع اليها لنقد خارجي وداخلي[2]:
بحيث يحاول الباحث عن طريق **النقد الخارجي** أن يتأكد من صدق الوثيقة أو الأثر، ونسبتها إلى زمن معين أو ثقافة معينة أو شخص معين وذلك بمراجعة المادة التي تحويها الوثيقة على ضوء معطيات العصر أو ملامح الثقافة أو أسلوب الشخص المنسوبة اليه، كما يتم النقد الخارجي أيضا عن طريق التأكد من المصدر فإن كان كاتب بالرجوع الى مكانته العلمية وأمانته بين الكتاب.
أما **النقد الداخلي** فيكون للتأكد من حقيقة المعاني والمعلومات أو البيانات التي اشتملت عليها الوثيقة بشتى الطرق المختلفة والوقوف على ما تضمنته من متناقضات أو أخطاء.

رابعا: تطبيقات المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية

يقوم المنهج التاريخي بدور كبير في اثبات واكتشاف الحقائق التاريخية القانونية والإدارية بطريقة علمية موضوعية ودقيقة، وذلك عن طريق تأصيل واثبات وتأكيد هوية الوثائق القانونية التاريخية، وتقييمها وتحليلها تاريخيا، واستخراج الحقائق والنظريات العلمية حول الحقيقة التاريخية القانونية المقصود معرفتها، كدراسة نشأة القضاء الإداري في الجزائر والذي كان أول ظهور له في فرنسا في عهد نابليون بونابرت، أو التطرق إلى التطور التاريخي لقانون المنافسة الجزائري الذي ظهر نتيجة تبني الجزائر من النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي.

وتزداد أهمية المنهج التاريخي قوة ومنفعة علمية في ميدان الدراسات والبحوث العلمية القانونية لأن معظم الأفكار والظواهر والنظريات القانونية ترجع في جذورها وأصولها التاريخية الى أبعاد وأعماق التاريخ البعيد، لذا كانت معرفة واستخدام المنهج العلمي التاريخي في ميدان العلوم القانونية والإدارية حتمية علمية ومنهجية وتربوية قائمة في مجال الدراسات والبحوث القانونية والإدارية.

1 - عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، نقلا عن: دراجي بلخير، المرجع السابق، ص 91.
2 - صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص138.